مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

(رؤية المملكة 2030)
والتحول في العلاقات الاقتصادية بين السعودية واليابان

ماكيو يامادا
باحث | يناير ٢٠١٧م
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رؤيـــة VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

(رؤية المملكة 2030)

والتحول في العلاقات الاقتصادية بين السعـوديـة واليابان

مُلخص

أسفرت زيارة سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى طوكيو خلال شهري أغسطس وسبتمبر عام ٢٠١٦م، عن شروع البلدين في إعادة ترتيب أشكال التعاون الاقتصادي فيما بينهما، بما يتماشى مع الأهداف الخاصة بـ(رؤية المملكة ٢٠٣٠)، و(برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠). وأظهرت كلتا الدولتين في السنوات الأخيرة حرصهما على تحويل علاقتهما الثنائية المرتكزة على الطاقة، إلى ما وصفوه بعلاقة «استراتيجية» و«متعددة الطبقات». وبينما تقوم المملكة حالياً بتحفيز جهودها لتحقيق نظام اقتصادي لما بعد النفط، بدأت كلتا الدولتين التعاون؛ لإيجاد صلات اقتصادية أكثر تنوعاً بينهما من خلال تكوين (مجموعة الرؤية ٢٠٣٠ السعودية - اليابانية المشتركة). وتهدف الرياض إلى تنمية قطاعات اقتصادية جديدة مثل: الطاقة المتجددة، والسياحة والترفيه، والاقتصاد الرقمي، وكذلك الترويج لتوطين صناعات الطاقة والدفاع؛ وبالتالي فإنها تتوقع الاستثمار في هذه القطاعات مع ثالث أكبر نظام اقتصادي في العالم. وفي المقابل تأمل طوكيو تقوية التعاون مع أكبر مورد للنفط لدعم اقتصادها عبر تأمين الطاقة لديها. ويتفق صانعو السياسات في الجانبين على أن تنمية رأس المال البشري هي أحد أهم العوامل الرئيسة التي ستحدد نتائج الجهود التي تبذلها كلتا الحكومتين.

مقدمة

منذ قيام سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بزيارته إلى اليابان في أغسطس وسبتمبر ٢٠١٦م، والدولتان تعملان على تحويل علاقتهما الثنائية بما يتماشى مع الأهداف الخاصة بـ(رؤية المملكة ٢٠٣٠)، و(برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠)، التي جرى الإعلان عنها في وقت سابق من العام الجاري. ويُلقي هذا البحث الضوء على فعاليات هذا التحول من خلال خمسة محاور على النحو التالي: أولاً: لمحة شاملة، وثانياً: خلفية، وثالثاً: المكاسب التي تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيقها من خلال علاقاتها مع اليابان، ورابعاً: المكاسب التي تسعى اليابان إلى تحقيقها من خلال علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، وخامساً: الآفاق المستقبلية.

أولاً: لمحة شاملة

قام سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، والذي يشغل منصب وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية أيضاً، بزيارة إلى اليابان خلال الفترة ما بين ٣١ أغسطس و٣ سبتمبر ٢٠١٦م، في أعقاب زيارته إلى الصين التي استمرت ثلاثة أيام[١]. وبعد وصوله إلى اليابان في مساء ٣١ أغسطس، قام سموه بزيارة القصر الإمبراطوري صبيحة الأول من سبتمبر؛ لتقديم التحية للإمبراطور الياباني أكيهيتو، وعقد اجتماعاً مع رئيس الوزراء شينزو آبي، في مكتب الأخير بعد ظهيرة اليوم ذاته. وفي نهاية الاجتماع تم تبادل سبع مذاكرات تفاهم بين المملكة العربية السعودية واليابان (جدول ١)[٢]. وفي اليوم التالي التقى سمو الأمير محمد، سمو ولي العهد الياباني الأمير ناروهيتو، في مقر إقامة الأخير، كما عقد محادثات مع وزيرة الدفاع اليابانية تومومي إينادا. ومن الجدير بالذكر أنه تم توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التبادل بين وزارتي الدفاع في الدولتين قبيل اجتماع سموه بإينادا[٣].

١- بعد زيارته لليابان، عاد سمو ولي ولي العهد إلى الصين لحضور قمة G٢٠ بهانغتشو كرئيس للوفد السعودي
(Saudi Prince to Discuss Reform Drive in Visits to China, Japan, *Al Arabiya*, 25 August 2016).
ويُعرف عن سمو ولي ولي العهد إعجابه الشديد بالثقافة اليابانية، وقام فيما سبق بزيارة خاصة إلى اليابان لقضاء شهر العسل فيها، ٢٤ أغسطس ٢٠١٦م.
サウジ副皇太子、来日へ　日本アニメに詳しい親日家, 朝日新聞.

٢- وزارة الخارجية اليابانية، ١ سبتمبر ٢٠١٦م،
安部総理大臣とムハンマド・ビン・サルマン・サウジアラビア副皇太子との会談
http://www.mofa.go.jp/mofaj/me_a/me2/sa/page4_002309.html
[تم الاطلاع عليه في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦م].

٣- وزارة الدفاع اليابانية، ٢ سبتمبر ٢٠١٦م،
日サウジアラビア防衛相会談(概要)
http://www.mod.go.jp/j/press/youjin/2016/09/02_gaiyo.html
[تم الاطلاع عليه في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦م].

جدول (١): مذكرات التفاهم السبع التي تم تبادلها بين المملكة العربية السعودية واليابان أثناء اجتماع سمو ولي ولي العهد السعودي ورئيس الوزراء الياباني *

الرقم	عنوان المذكرة
١	تعزيز التبادل الثقافي
٢	التعاون ضد المنتجات المزيفة
٣	التعاون في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة
٤	التعاون في مجال الطاقة
٥	التعاون الصناعي
٦	التعاون بين وكالة التعاون الدولية اليابانية وصندوق التنمية السعودي
٧	التعاون بين وكالة كيودو اليابانية للأنباء ووكالة الأنباء السعودية

*المصدر: وزارة الخارجية اليابانية.

ولقد اتفق كل من سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ورئيس الوزراء الياباني آبي، على تشكيل (مجموعة الرؤية ٢٠٣٠ السعودية - اليابانية المشتركة) على مستوى وزاري كمنصة؛ لمناقشة، وتخطيط، وتفعيل مشروعات التعاون الثنائي التي تهدف إلى تحقيق (رؤية المملكة ٢٠٣٠) من خلال مشاركة المؤسسات والشركات اليابانية. وعُقِد أول اجتماع لهذه المجموعة المشتركة بالرياض في التاسع من أكتوبر ٢٠١٦م، بحضور وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني هيروشيغي سيكوو وثلاثة وزراء سعوديين هم: وزير الاقتصاد والتخطيط المهندس عادل فقيه، ووزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي، ووزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد الفالح[٤].

وقد نتج عن هذا الاجتماع تشكيل خمس مجموعات عمل للاستمرار في مناقشة الخطط التفصيلية بشأن التعاون في المجالات التالية: التجارة والاستثمار، والموارد المالية، والطاقة والصناعة، والشركات الصغيرة والمتوسطة وتنمية رأس المال البشري، والثقافة والرياضة. ومن المتوقع أن تعقد المجموعة المشتركة اجتماعها الثاني في طوكيو خلال ربيع أو صيف ٢٠١٧م[٥].

٤- وزارة الخارجية اليابانية، ٩ أكتوبر ٢٠١٦م،
薗浦外務副大臣の「日・サウジ・ビジョン2030共同グループ閣僚級会合／第12回日・サウジ合同委員会」への出席及びサウジアラビア訪問(結果),
.http://www.mofa.go.jp/mofaj/press/release/press4_003791.html
[تم الاطلاع عليه في ١٠ أكتوبر ٢٠١٦م].

٥- وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية، ٩ أكتوبر ٢٠١٦م،
世耕経済産業大臣がサウジアラビア王国に出張しました
http://www.meti.go.jp/press/2016/10/20161011006/20161011006.html
[تم الاطلاع عليه في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦م].

ثانياً: خلفية العلاقات السعودية - اليابانية في السنوات الأخيرة

احتفلت كل من المملكة العربية السعودية واليابان في ٢٠١٥م، بمرور ستين عاماً على نشأة العلاقات الدبلوماسية بينهما. ومنذ عام ١٩٥٥م حافظت كلتا الدولتين على علاقات متبادلة قوامها تجارة الطاقة؛ إذ لطالما كانت المملكة العربية السعودية مصدراً لا غنى عنه لواردات اليابان من النفط. وفي الوقت ذاته كانت اليابان وِجهة رئيسة لصادرات النفط السعودي. كما أن شركة النفط العربية المحدودة، وهي شركة نفط يابانية خاصة، قامت بإنتاج النفط في حقل الخفجي الواقع بالمنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦١م و٢٠٠٠م[٦].

ومنذ بداية القرن الحالي، تبذل كلتا الدولتين مساعي حثيثة؛ لتنمية علاقات ثنائية بعيداً عن رابطة الطاقة؛ فأعربت طوكيو في يناير عام ٢٠٠١م عن انتهاجها سياسة جديدة إزاء المملكة العربية السعودية وسائر دول مجلس التعاون الخليجي؛ بهدف إرساء (علاقات متعددة الطبقات) معها[٧]؛ وبناء عليه بدأت كل من الرياض وطوكيو الإشارة إلى علاقتهما الثنائية كـ(شراكة استراتيجية) في أبريل من عام ٢٠٠٦م، إبان زيارة سمو ولي العهد -حينها- الأمير سلطان لطوكيو، ولقائه برئيس الوزراء الياباني -آنذاك- جونيتشيرو كويزومي[٨].

وفي واقع الأمر، فقد كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد شرعت بالفعل في التنوع في أعقاب الطفرة النفطية الأولى (٨٣-١٩٧٣م)، وفي استجابة لأول توسع صناعي بالمملكة العربية السعودية، تم تشكيل مشروعين مشتركين للبتروكيماويات بين الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والاتحادات الصناعية اليابانية، بريادة مجموعة ميتسوبيشي، في مدينة الجبيل الصناعية. وبينما انطلقت المملكة العربية السعودية في توسعها الصناعي الثاني إبان الطفرة النفطية الثانية بهدف تعزيز قيادتها العالمية في إنتاج البتروكيماويات الأساسية، وتوسيع سلاسل الإنتاج لتمتد إلى قطاعات الصناعة ذات الكثافة العمالية الأكبر والأكثر شيوعاً، تم اعتبار اليابان شريكاً صناعياً أساسياً مرة آخرى[٩].

ولقد شهد هذا التعاون الثنائي تعمُّقاً عند تكوين فريق العمل الياباني- السعودي للتعاون الصناعي في طوكيو، بعد زيارة رئيس الوزراء آبى إلى المملكة العربية السعودية في مايو ٢٠٠٧م، إبان فترة ولايته الأولى (سبتمبر ٢٠٠٦م - سبتمبر ٢٠٠٧م). وكان هناك تعاون بين هذا الفريق والبرنامج الوطني لتنمية التجمعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية، وهو برنامج يُشرِف عليه كل من: وزارة النفط والثروة المعدنية ووزارة التجارة والصناعة آنذاك، بهدف رعاية القطاعات الصناعية المستهدفة؛

6- 庄司太郎『アラビア太郎と日の丸原油』エネルギーフォーラム, 2007.

٧- وزارة الخارجية اليابانية، ٩ يناير ٢٠٠١م،

湾岸諸国との重層的な関係に向けた新構想
http://www.mofa.go.jp/mofaj/press/enzetsu/13/ekn_0109.html

[تم الاطلاع عليه في ١٢ أكتوبر ٢٠١٦م].

٨- وزارة الخارجية اليابانية، ٦ أبريل ٢٠٠٦م،
共同声明日本・サウジアラビア王国間の戦略的・重層的パートナーシップ構築に向けて
http://www.mofa.go.jp/mofaj/kaidan/yojin/arc_06/jsaudi_sengen.html

[تم الاطلاع عليه في ١٢ أكتوبر ٢٠١٦].

9- Makio Yamada, Gulf-Asia Relations as ‹Post-Rentier› Diversification?: The Case of the Petrochemical Industry in Saudi Arabia, *Journal of Arabian Studies*, 1(1), 2011: 99–116.

لدعم استثمارات الشركات اليابانية في الاقتصاد السعودي[١٠]. ولقد نجحت كلتا المؤسستين حتى الآن في إطلاق ثمانية مشروعات صناعية بالمملكة، منها مصنع تجميع الشاحنات التابع لشركة إيسوزو موتورز في الدمام، والذي جرى افتتاحه في ديسمبر عام ٢٠١٢م[١١].

ومن المشروعات الثنائية الكُبرى الآخرى مجمع رابغ لتقنيات البلاستيك، وهو مجمع صناعي لا يزال تحت الإنشاء في مدينة رابغ الواقعة قرب مدينة الملك عبدالله الصناعية في شمال جدة. بدأ هذا المشروع بإنشاء شركة بترورابغ، وهي مشروع مشترك بين شركة أرامكو السعودية وشركة سوميتومو للكيماويات اليابانية. ويعد ذلك أول مشروعات البتروكيماويات التابعة لـ(أرامكو السعودية). وأطلقت شركة بترورابغ واحداً من أكبر مجمعات البتروكيماويات التي تحتوي على أكبر مصفاة في العالم، والذي بلغ إنتاجه ١,٣ مليون طن من الإيثيلين سنوياً في أبريل من عام ٢٠٠٩م[١٢]. ولطالما كان مجمع رابغ لتقنيات البلاستيك مصدر جذب للمنتجين السعوديين والأجانب في مجال الصناعات المتحولة، والتي ستُعالج منتجات البتروكيماويات التي تنتجها (بترورابغ)، وتحولها إلى منتجات مُصنعة[١٣].

وبعدها شرعت الدولتان في تنشيط التبادل الثنائي بينهما إبان انتخاب آبى لشغل منصب رئيس الوزراء مرة ثانية، وعودة الحزب الديمقراطي الليبرالي الياباني الذي يتبعه مرة أخرى إلى السلطة في ديسمبر ٢٠١٢م، وذلك في أعقاب التجربة السياسية التي خاضتها اليابان أثناء ثلاث سنوات ما بين عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٢م، وهي فترة حكم الحزب الديمقراطي الياباني، والتي عانت فيها اليابان من الزلزال ثم من كارثة فوكوشيما النووية في مارس ٢٠١١م[١٤]. ولقد قام رئيس الوزراء الياباني آبي، بزيارة المملكة العربية السعودية مرة أخرى في أبريل ومايو ٢٠١٣م، ثم قام ولي العهد -آنذاك- سمو الأمير سلمان في المقابل بزيارة اليابان في فبراير ٢٠١٤م، مُتعهداً بمواصلة تطوير العلاقات الثنائية بين الدولتين[١٥].

١٠- البرنامج الوطني لتنمية التجمعات الصناعية،
http://ic.gov.sa/
[تم الاطلاع عليه في ١٣ أكتوبر ٢٠١٦م].

١١- فريق العمل الياباني- السعودي للتعاون الصناعي،
http://www.saudiarabia-jccme.jp/
[تم الاطلاع عليه في ١٣ أكتوبر ٢٠١٦م].

١٢- بترو رابغ،
http://www.petrorabigh.com/
[تم الاطلاع عليه في ١٣ أكتوبر ٢٠١٦م].

١٣- مجمع رابغ لتقنيات البلاستيك،
http://rabighplus.com/
[تم الاطلاع عليه في ١٣ أكتوبر ٢٠١٦م].

١٤- في أعقاب الزلزال تلقت اليابان غاز بترول مُسال بلغت قيمته ٢٠ مليون دولار من المملكة العربية السعودية كمساعدة طوارئ للمواطنين في المناطق التي تعاني من آثار الزلزال (وزارة الخارجية اليابانية)، ١١ مايو ٢٠١١،
サウジアラビア政府からの支援
http://www.mofa.go.jp/mofaj/press/release/23/5/0511_04.html
[تم الاطلاع عليه في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦م].

١٥- وزارة الخارجية اليابانية، ١مايو ٢٠١٣م،
安倍総理大臣のサウジアラビア訪問(概要)
http://www.mofa.go.jp/mofaj/kaidan/page4_000069.html
[تم الاطلاع عليه في ١٣ أكتوبر ٢٠١٦م]؛
ووزارة الخارجية اليابانية، ٢٠ فبراير ٢٠١٤م،
安倍総理大臣とサルマン・サウジアラビア皇太子との会談(概要)
http://www.mofa.go.jp/mofaj/me_a/me2/sa/page4_000382.html
[تم الاطلاع عليه في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦م].

ثالثاً: المكاسب التي تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيقها من خلال اليابان

يُعتبر الهدف الرئيس لزيارة سمو ولي ولي العهد إلى اليابان هو تقوية وتنويع الصلات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية مع أهم ثالث نظام اقتصادي في العالم، والذي بلغ إجمالي الناتج المحلي لديه ٤,١٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٥م[١٦]، وذلك كجزء من الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في (رؤية المملكة ٢٠٣٠)، و(برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠). وتلا إعلان هذين البرنامجين في أبريل ويونيو من العام الجاري، على التوالي، قيام سمو ولي ولي العهد بزيارة أكبر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة) في يونيو، وثاني أكبر اقتصاد في العالم (الصين) في أغسطس، قبل سفره إلى اليابان.

وتحدد (رؤية المملكة ٢٠٣٠) القطاعات الاقتصادية الجديدة التي تستهدفها الحكومة السعودية؛ سعياً إلى تحويل الاقتصاد السعودي إلى نظام اقتصاد ما بعد النفط:

«سندعم القطاعات الواعدة، ونسعى إلى إنجاحها؛ لتكون دعامة جديدة لاقتصادنا؛ ففي قطاع التصنيع سنعمل على توطين قطاعات الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية. وفي قطاع السياحة والترفيه سنطور مواقع سياحية وفق أعلى المعايير العالمية، ونيسر إجراءات إصدار التأشيرات للزوار، ونهيئ المواقع التاريخية والتراثية وتطويرها. وفي قطاع تقنية المعلومات، سنعزز من استثماراتنا في الاقتصاد الرقمي؛ لنتبوأ مكانة متقدمة في هذا القطاع... كما سنستمر في توطين قطاع النفط والغاز، ونعمل على مضاعفة إنتاجنا من الغاز، وإنشاء شبكة وطنية للتوسع في أنشطة توزيعية، وبناء مدينة لصناعة الطاقة. كما سنعمل على توظيف ريادتنا العالمية وخبراتنا التي اكتسبناها في قطاعي النفط والبتروكيماويات، واستثمارها في تنمية قطاعات أخرى مكملة وتطويرها. إن هدفنا هو توطين ما يزيد على (٥٠٪) من الإنفاق العسكري بحلول عام (١٤٥٢ هـ/ ٢٠٣٠م)، بإذن الله. ولقد انطلقنا في طريق تنفيذ (رؤية المملكة ٢٠٣٠) فعلاً؛ فبدأنا تطوير بعض الصناعات الأقل تعقيداً من قطع غيار ومدرعات وذخائر، وسنواصل هذا المسار إلى أن نصل إلى توطين معظمها، وسنوسع دائرة الصناعات الوطنية لتشمل الصناعات الأكثر تعقيداً مثل صناعة الطيران العسكري، وسنبني منظومة متكاملة من الخدمات والصناعات المساندة بما يسهم في تحسين مستوى اكتفائنا الذاتي، ويعزز من تصدير منتجاتنا العسكرية إلى دول المنطقة وغيرها من الدول»[١٧].

وتتلخص الاستراتيجية التي تتبعها المملكة العربية السعودية في دعوة الاستثمارات الأجنبية، أولاً، إلى إنشاء قاعدة إنتاجية لهذه القطاعات الجديدة، ثم (سعودة) الإنتاج تدريجياً، من خلال نقل المعرفة والمهارات والتقنيات من المستثمر الأجنبي إلى العمالة المحلية. وقد شُكلت هذه الاستراتيجية من خلال تطوير الصناعات النفطية والبتروكيماوية في العقود الأخيرة[١٨].

16- World Bank, Gross Domestic Product 2015, http://data.worldbank.org/data-catalog/GDP-ranking-table[accessed 30 September 2016].

١٧- الرؤية ٢٠٣٠.

18- Makio Yamada, Beyond Oil: The Political Economy of Saudi–East Asian Industrial Relations, 1953–2013. Doctoral Thesis, University of Oxford, 2015

وكخطوة أولى في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية واليابان، وجعلها تساهم في تنمية هذه القطاعات الاقتصادية الجديدة؛ فقد عُقد منتدى التجارة السعودي- الياباني للرؤية ٢٠٣٠ في طوكيو، على هامش زيارة سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى طوكيو. وحضر هذا المنتدى الذي عُقِد في الأول من سبتمبر كل من: وزير الاقتصاد والصناعة والتجارة الياباني سيكوو، وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين السعوديين، وكذلك ٥٣٢ مشاركاً من البلدين (جدول ٢)[١٩]. وشهد المنتدى تبادل إحدى عشرة مذكرة تفاهم بين المؤسسات والشركات السعودية واليابانية (جدول ٣). ولعبت شركة أرامكو السعودية -بوصفها الطرف المقابل الذي قدم ست مذكرات تفاهم- دوراً أساسياً في هذه المبادرات الجديدة؛ الأمر الذي يعكس هدف (رؤية المملكة ٢٠٣٠) لتحويل الشركة من شركة نفطية إلى (عملاق صناعي يعمل في أنحاء العالم)[٢٠].

جدول (٢): ممثلو المملكة العربية السعودية في منتدى التجارة السعودي- الياباني للرؤية ٢٠٣٠ في طوكيو*

الاسم	الوظيفة
إبراهيم العساف	وزير المالية
خالد الفالح	وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية
ماجد القصبي	وزير التجارة والاستثمار
مفرج الحقباني	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
عادل فقيه	وزير الاقتصاد والتخطيط
أحمد الخطيب	رئيس الهيئة العامة للترفيه
ياسر الرميان	مدير صندوق الاستثمارات العامة

*المصدر: مركز التعاون الياباني للشرق الأوسط.

١٩- مؤسسة التجارة الخارجية اليابانية، ١٥ سبتمبر ٢٠١٦م،
日本企業の多様な対サウジアラビア投資に期待「ビジョン2030」ビジネスフォーラムを東京で開催
https://www.jetro.go.jp/biznews/2016/09/159c1d775ab470ee.html
[تم الاطلاع عليه في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦م].

٢٠- الرؤية ٢٠٣٠.

جدول (٣): الإحدى عشرة مذكرة تفاهم التي تم تبادلها أثناء منتدى التجارة السعودي-الياباني للرؤية ٢٠٣٠*

الرقم	عنوان المذكرة
١	دراسات حول تأسيس عمليات صناعية
٢	التعاون في مجال كفاءة الطاقة
٣	التعاون في مجال محطات تحويل النفايات إلى طاقة
٤	التعاون بين شركة الكهرباء السعودية ومجموعة ميتسوبيشي
٥	التعاون في مجال تدريب العمالة المحلية
٦	التعاون في مجال الإغاثة والإنقاذ مع الغاز النفطي المسال: شركة أرامكو السعودية
٧	دراسات حول إنتاج وحدات الطاقة الشمسية: أرامكو السعودية وشوا شِل
٨	دراسات حول إنتاج البضائع الأنبوبية: أرامكو السعودية ومجموعة سوميتومو
٩	التعاون بين أرامكو السعودية ومجموعة ميزوهو المالية
١٠	التعاون بين أرامكو السعودية وبنك طوكيو - ميتسوبيشي
١١	التعاون بين أرامكو السعودية ومجموعة سوميتومو ميتسوي البنكية

*المصدر: اتصالات شخصية: صحيفة سانكيي

كما أصدر مركز التعاون الياباني للشرق الأوسط دليلاً أُدرِج فيه ٢٦ مؤسسة وشركة يابانية، ويتناول كيف يمكن لكل منها أن تساهم في تحقيق الأهداف الخاصة بـ (رؤية المملكة ٢٠٣٠). وجاء الدليل بعنوان (الشركاء اليابانيون الاستراتيجيون للرؤية السعودية ٢٠٣٠)، وتم تسليمه إلى وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي أثناء المنتدى، ثم تم تسليم نسخة أخرى إلى سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان[٢١]. ووجه سمو ولي ولي العهد وعدد من الوزراء والمسؤولين السعوديين في عدة مناسبات، إبان زيارتهم لليابان، الدعوة إلى اليابان؛ للمشاركة في مبادرات تحول الاقتصاد السعودي. وفيما يلي وصف للتطورات التي شهدتها القطاعات المستهدفة.

الطاقة المتجددة: يحدد برنامج التحول الوطني هدف إنتاج ٣,٤٥ جيجاوات من الطاقة أو ما يعادل ٤ في المئة من إجمالي استهلاك الطاقة، من خلال مصادر الطاقة المتجددة عام ٢٠٢٠م، بنسبة تعادل ٣٥ في المئة من إسهام المحتوى المحلي[٢٢]. ولقد اتفقت (أرامكو السعودية) مع (شوا شِل)، وهي شركة

21- 中東協力センター, “26の企業と団体が「Saudi Vision 2030」の「戦略的パートナ」として名乗り”, 8 September 2016, http://www.saudiarabia-jccme.jp/

[تم الاطلاع عليه في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦م].

٢٢- برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠: ٧٤.

يابانية للمصفاة النفطية تبلغ حصة (أرامكو) فيها ١٥ في المئة [٢٣]. وتشمل الشركات التابعة لها شركة سولار فرونتيير، وهي شركة الطاقة الشمسية، والتي قامت بتنفيذ مشروع موقف السيارات الذي يعمل بالطاقة الشمسية في برج المدرا بمقدار ١٠,٥ ميجاوات في الظهران عام ٢٠١٢م[٢٤]. ويعد هذا أكبر مشروع يستخدم الطاقة الشمسية بالمملكة العربية السعودية.

السياحه والترفيه: تتمثل الاستراتيجية الأساسية التي تتبعها الحكومة السعودية لتطوير السياحة، في الربط بين الثقافة والتراث الوطني. ويحدد برنامج التحول الوطني هدف زيادة عدد المتاحف من ١٥٥ في ٢٠١٥م، إلى ٢٤١ في ٢٠٢٠م[٢٥]؛ فأثناء زيارة سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، قام وفد سعودي، برئاسة الدكتور فهد السماري الأمين العام المكلف لـ(دارة الملك عبدالعزيز) والمستشار بالديوان الملكي، بزيارة المتاحف في طوكيو؛ لإجراء محادثات حول كيفية عرض هذه المتاحف لمجموعاتها ومحتوياتها للعامة. وشملت المتاحف التي زارها الوفد: متحف إيدو طوكيو، ومتحف طوكيو فوجي للفنون، والمتحف الوطني للعلوم والابتكار[٢٦].

وفي مجال الترفيه عقد أحمد الخطيب رئيس الهيئة العامة للترفيه، وهي منظمة حكومية تم إنشاؤها في مايو ٢٠١٦م، اجتماعاً مع ممثلي (سيجا سامي القابضة)، وهي شركة يابانية ترفيهية؛ لشرح سُبل هذا التعاون[٢٧].

الاقتصاد الرقمي: كما عقد سمو ولي ولي العهد ووزير الطاقة السعودي ومدير صندوق الاستثمارات العامة، اجتماعاً مع ماسايوشي سون المدير التنفيذي لـ(سوفت بنك)، وهي إحدى شركات الاتصالات اليابانية متعددة الجنسيات. وعقب اجتماعهم في طوكيو، وقع سون اتفاقية تفاهم مع صندوق الاستثمارات العامة بالرياض في ١٢ أكتوبر. وفي إطار الخطة الموضوعة سيقوم (سوفت بنك) بإنشاء ما سيُعرف بـ(صندوق رؤية سوفت بنك)، والسعي إلى جذب (صندوق الاستثمارات العامة)، وعدد من المستثمرين العالميين الآخرين للاستثمار فيه؛ بهدف الاستثمار عالمياً في مجال التكنولوجيا. ويخطط (سوفت بنك) لاستثمار ٢٥ مليار دولار في هذا الصندوق على مدار السنوات الخمس المقبلة، كما سيدرس صندوق الاستثمارات العامة إمكانية استثمار ٤٥ مليار دولار خلال الفترة ذاتها. ويتوقع (سوفت بنك) أن ينمو الصندوق ليصل إلى ١٠٠ مليار دولار[٢٨].

توطين قِطاع الطاقة: في ديسمبر عام ٢٠١٥م، قامت (أرامكو السعودية) بإطلاق مبادرة لتطوير المحتوى المحلي، عُرِفت باسم (اكتفاء)، والتي تهدف إلى توفير ٧٠ في المئة من البضائع والخدمات

٢٣- شركة أرامكو فيما وراء البحار (شواشل)،
https://aramcooverseas.com/about/joint-ventures/showa-shell-joint-venture/
[تم الاطلاع عليه في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦م].

24- Frontier Trumpets Module Performance in MENA Installation, *PV Magazine*, 5 September 2013.

٢٥-برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠: ٦٦.

26- Saudi Delegation Gets Insights into Tokyo Museums, *Arab News*, 3 September 2016.

27- 副皇太子が会いたかった意外な人物, 日本経済新聞, 19 September 2016.

28- Soft Bank Group, 「ソフトバンク・ビジョン・ファンド」の設立に関するお知らせ, 14 October 2016. http://www.softbank.jp/corp/news/press/sb/2016/20161014_02/ [accessed 17 October 2016].

المتعلقة بالطاقة محلياً بحلول عام ٢٠٢١[٢٩]. وقد عقدت الشركة اتفاقاً مع شركة سوميتومو لدراسة إنتاج البضائع الأنبوبية المستخدمة في حقول الغاز والنفط بالمملكة[٣٠].

توطين الصناعة العسكرية: طلب سمو ولي ولي العهد، أثناء محادثاته مع وزيرة الدفاع اليابانية إينادا، أن يتم التعاون بين الدولتين في إطار تطوير هذا القطاع[٣١].

رابعاً: المكاسب التي تسعى اليابان إلى تحقيقها من خلال المملكة العربية السعودية

ليس من المفاجئ أن تظل الطاقة أكثر العناصر المثيرة للاهتمام بالنسبة إلى علاقات اليابان الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية؛ فمنذ الحرب العالمية الثانية، وغياب الموارد الطبيعية للطاقة يعد نقطة الضعف في الأمن القومي الياباني؛ مما يعني أن اليابان شرعت منذ سبعينيات القرن الماضي (عند بدء تأميم أرامكو) في تبادل التقنية والنفط مع المملكة العربية السعودية من أجل حماية أمن الطاقة لديها[٣٢]، كما أتاحت هذه الاستراتيجية أمام الشركات اليابانية فرصاً لإيصال منتجاتهم إلى العالمية بعيداً عن الأسواق التقليدية في الغرب وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا.

وعلى الرغم من أن حالة الوفرة في النفط العالمي التي ظهرت منذ النصف الأخير من عام ٢٠١٤م أتاحت لليابان فرصاً أكبر لتنوع مصادر واردات النفط؛ فقد ظلت المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط لدى اليابان، والذي لا بديل عنه. ويمثل النفط الوارد من المملكة العربية السعودية ٣٣,٥ في المئة من إجمالي واردات اليابان من البترول في عام ٢٠١٥م[٣٣]، بينما جاء ترتيب اليابان ثاني أكبر شريك تصدير للمملكة العربية السعودية بعد الصين[٣٤].

29- Saudi Aramco, Saudi Aramco Launches 'Local Content Development' Supplier Initiative, 1 December 2015, http://www.saudiaramco.com/en/home/news-media/news/IKTVA-PROGRAM.html [accessed 30 September 2016].

30- 官民のサウジ投資加速ジェトロ等がフォーラム開催, 産経新聞, 2 September 2016.

٣١- وزارة الدفاع اليابانية، ٢ سبتمبر ٢٠١٦م،
日サウジアラビア防衛相会談（概要） http://www.mod.go.jp/j/press/youjin/2016/09/02_gaiyo.html
[تم الاطلاع عليه في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦م].

32- Makio Yamada, *Beyond Oil: The Political Economy of Saudi–East Asian Industrial Relations, 1953–2013*. Doctoral Thesis, University of Oxford, 2015.

33- Agency for Natural Resources and Energy Japan, 平成27年資源・エネルギー統計年報（石油）: 91.

34- General Authority of Statistics Saudi Arabia, Exports 2015, http://www.cdsi.gov.sa/ [accessed 16 October 2016].

وفي أول اجتماع لـ(مجموعة الرؤية ٢٠٣٠ السعودية - اليابانية المشتركة) بالرياض في أكتوبر، اتفقت كلتا الدولتين على زيادة إمكانية التخزين في جزيرة أوكيناوا (جنوب اليابان) من ٦,٤ مليون برميل حالياً إلى ٨,٢ مليون برميل، وهو الأمر الذي تولّت إدارته (أرامكو السعودية) بالتعاون مع مؤسسة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن. ومنذ عام ٢٠١١م و(أرامكو السعودية) تستخدم هذا المخزون؛ لإمداد دول شرق آسيا الآخرى، شريطة أن تكون لليابان أولوية الحصول على نصيبها من هذا المخزون في حال الطوارئ[٣٥].

كما تقوم الحكومة اليابانية والقطاع المالي لديها بدراسة إمكانية المشاركة في مشروع خصخصة (أرامكو السعودية) الجزئية، والذي سيُطرح للعرض العام الأوّلي بنسبة تصل إلى ٥٪ من أصول الشركة. كما قامت أهم ثلاثة بنوك يابانية خاصة، وهي ميزوهو، وطوكيو- ميتسوبيشي، وسوميتومو ميتسوي، بتوقيع مذكرات تفاهم مع شركة أرامكو السعودية، تدعم من خلالها شركاء العمل من الشركات اليابانية الصغيرة والمتوسطة شركة النفط السعودية التي هي في سبيلها إلى التحول[٣٦]. وبينما تخطط (أرامكو السعودية) لطرح أسهمها في أسواق البورصة في كل من نيويورك ولندن وهونج كونج بحلول عام ٢٠١٨[٣٧]، طالب وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني، الشركة بطرح أسهمها في بورصة طوكيو أيضاً[٣٨]. وأثناء زيارته لطوكيو التقى سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بممثلين من بورصة طوكيو[٣٩]. ومن ناحية أخرى، نفى ياسوتوشي نيشيمورا مستشار رئيس الوزراء الياباني، في تصريح إعلامي، إمكانية استثمار الحكومة اليابانية بشكل مباشر في الشركة[٤٠].

خامساً: الآفاق المستقبلية

بينما تحفز المملكة العربية السعودية جهودها لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط بدأت علاقتها الاقتصادية مع اليابان، التي كانت فيما مضى مُرتكزةً على الطاقة، في التغيّر. وعلى الرغم من أن التعاون الاقتصادي بين السعودية واليابان بعيداً عن النفط كان مقتصراً على بضعة قطاعات، وتحديداً مثل البتروكيماويات، فإنه من المتوقع أن يقوم نمو القطاعات الاقتصادية الجديدة التي تستهدفها (رؤية المملكة ٢٠٣٠)، و(برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠)، مثل: الطاقة المتجددة، والسياحة والترفيه، والاقتصاد الرقمي، وتوطين صناعة الطاقة، بتمهيد الطريق لظهور تبادل اقتصادي أكثر تنوعاً بين الدولتين.

35- Saudi Aramco, Japan to Expand Okinawa Crude Storage Deal: CEO, *Reuters*, 1 September 2016;
経産相、サウジで「国営石油の東証上場を」経済閣僚に要請, 日本経済新聞, 9 October 2016.
36-官民のサウジ投資加速ジェトロ等がフォーラム開催, 産経新聞, 2 September 2016.
37- Saudi Aramco IPO to Offer Stake in All Operations of Company, *Gulf News*, 6 October 2016.
38- 経産相、サウジで「国営石油の東証上場を」経済閣僚に要請, 日本経済新聞, 9 October 2016.
39- 副皇太子が会いたかった意外な人物, 日本経済新聞, 19 September 2016.
40- Japan's PM Adviser Says No Gov't Plan to Invest in Saudi Aramco, *Reuters*, 16 September 2016.

ويتفق صانعو السياسات في الدولتين على أن العامل الأساسي لنجاح التعاون السعودي - الياباني في هذه القطاعات الاقتصادية الجديدة هو تنمية رأس المال البشري. ومن أهم التحديات التي تواجه مبادرات الإصلاح السعودية جعل التنوع الاقتصادي وتوطين الوظائف متكافئين معاً. ويتطلب ذلك تضييق الفجوة بشكل فاعل بين عدم ملاءمة المناهج والتخصصات الدراسية واحتياجات سوق العمل بالمملكة، وذلك من خلال تقديم برامج التعليم والتدريب الصناعي للشباب السعوديين. واليوم، لا تزال أكثر من ٨٠ في المئة من وظائف القطاع الخاص في المملكة تشغلها عمالة أجنبية، وتزيد نسبة العمالة الأجنبية بين أصحاب المهن التقنية على ٩٠ في المئة[٤١].

وتدرك الحكومة السعودية هذا الأمر جيداً؛ إذ يحدد (برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠) هدف زيادة نسبة عدد خريجي المدارس الثانوية الذين يدخلون المدارس التقنية والمهنية من ٧٪ في ٢٠١٥م لتصل إلى ١٢,٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠م[٤٢]، وكذلك إنشاء (جامعة الملك سلمان للتعليم التقني والمهني)[٤٣]. ويعدّ عدم توافق المهارات المدرسية مع متطلبات سوق العمل من أهم ما يشغل الشركات اليابانية التي تستثمر حالياً في السعودية، أو تدرس الاستثمار فيها أيضاً. وقد ناقش مسؤولون بالحكومة اليابانية مع سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، أثناء زيارته لطوكيو، المعوقات التي تقف في طريق المستثمرين اليابانيين بالمملكة، ومنها أن بعض الشركات تواجه صعوبة في توظيف عمالة تقنية سعودية مؤهّلة[٤٤]، جزئياً لتفضيل المواطنين السعوديين العمل في منشآت القطاع العام، والمشروعات المملوكة للدولة مثل (أرامكو) و(سابك)[٤٥].

وعلى مدار العِقد الماضي أرسلت الحكومة السعودية ما يزيد على ٧٠٠ طالب سعودي إلى الجامعات اليابانية، من خلال برنامج الملك عبدالله للابتعاث (الذي يُعرف حالياً ببرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث)، من بينهم ٤٦٠ مبتعثاً لا يزالون يدرسون في اليابان[٤٦]. كما تدير المؤسسات والشركات اليابانية ثلاث مدارس للتدريب التقني والمهني بالمملكة في مجالات ميكانيكا السيارات وصناعة البلاستيك وصيانة الأجهزة المنزلية. وينبغي أن تقوم كلتا الدولتين بزيادة التعاون بينهما في مجال تنمية رأس المال البشري من أجل دعم التنوع الاقتصادي السعودي، وترسيخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

41- Saudi Work Force in Private Sector Rises by 10%, *Arab News*, 7 July 2016; 97% of Engineering Jobs Occupied by Foreigners, *Arab News*, 23 August 2016.

٤٢- برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠: ٥٧.

٤٣- المرجع السابق: ١٠١

44- 中東協力センター,センターの中西会長、サウジアラビアのムハンマド副皇太子に拝謁, 8 September 2016, http://www.saudiarabia-jccme.jp/ [accessed 30 September 2016].

45- Saudi Graduates Still Prefer Government Jobs, *Arab News*, 17 January 2014.

٤٦- في الثالث من سبتمبر في آخر أيام زيارته لطوكيو، التقى سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بالطلاب السعوديين المسجلين بالبرنامج، وأدلى بتوجيهات مفادها أن الطلاب السعوديين الذين يدرسون باليابان خارج المنح الحكومية سيتم إدراجهم بالبرنامج أيضاً، (المكتب الثقافي لسفارة المملكة العربية السعودية باليابان)، كلمة سعادة الملحق بمناسبة زيارة صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد لليابان وصدور أمر خادم الحرمين الشريفين في ١-١٢-١٤٣٧هـ بضم الدارسين على حسابهم الخاص إلى عضوية البعثة، ٨ سبتمبر ٢٠١٦م،

https://saudiculture.jp/news/3807/

[تم الاطلاع عليه في ٧ أكتوبر ٢٠١٦م].

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨١م، ويرأس مجلس إدارته صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

يقوم المركز بإعداد الدراسات الإستراتيجية، والتقارير الخاصة، والبحوث الميدانية واستطلاعات الرأي، وتنظيم المؤتمرات وحلقات النقاش وورش العمل في مختلف الموضوعات والقضايا. ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة، ويتعاون مع مراكز الأبحاث المرموقة في مختلف دول العالم في مجال تخصّصه، ولديه مجموعة من الباحثين المتميّزين، وعلاقة واسعة مع عدد من الباحثين في مختلف المجالات البحثية. كما يقدّم المركز مجموعةً من البرامج التدريبية التي تلبّي حاجة سوق العمل، وتسهم في إثراء خبرات الشباب السعودي، وإصقال مهاراتهم اللازمة في مختلف ميادين العمل. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، وبرنامج الباحثين الزائرين.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية؛ تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 6892 Fax: (+966 11) 4162281
E-mail: research@kfcris.com